الخلاصة

لاشك أن الجريمة هي ظاهر انسانية بدأت فردية ثم تطورت قديمة منذ الأزل و تطورت شيئاَ فشيئاً من جيل إلى آخر حتى وصلت إلى عصرنا هذا , وقد لعبت والقوانين العقابية دوراً مهماً في المحافظة على أمن ومصالح الدول وكذلك للفرد ليكون مصاناً من اعتداء الجاني من خلال فرض العقاب عليه الذي يمس أبسط حقوق الإنسان التي يتمتع بها , وقد كان لأجهزة الشرطة والهيئات الخاصة دوراً مهماً في مراقبة عقوبة الجاني بعد خروجه من السجن للتأكد من صلاحه وتقويمه وحسن سلوكه في المستقبل والابتعاد عن أي فعل يعتبر جريمة .

ومن أجل تسليط الضوء على السياسة العقابية في مراقبة الشرطة محل البحث لابد من بيان ما هيه السياسة العقابية في مراقبة الشرطة و من ثم الإحكام الموضوعية و الجزاءات المترتبة عليها , وبما أن الدراسة مقارنة فقد اخترنا مجموعة من قوانين العقابية للدول وهي كل من (فرنسا و مصر والإمارات و الكويت و لبنان وليبيا وغيرها) لتكون محلاً للمقارنة مع سياسة المشرع العراقي في هذا البحث وذلك لان كل واحد من هذه القوانين قد عالج الموضوع بشكل مختلف عن الآخر .

ومن أجل الإلمام بموضوع الرسالة سنقسم الرسالة على فصلين يسبقها مبحث تمهيدي قسم على ثلاثة مطالب , الأول هو السياسة العقابية في المجتمعات القديمة والرسالات السماوية , والمطلب الثاني السياسة العقابية الحديثة والمعاصرة , وأما المطلب الثالث نشأة أنظمة الشرطة , سنتناول في الفصل الأول ما هية السياسة العقابية في مراقبة الشرطة , من حيث تعريف كل من السياسة العقابية ومراقبة الشرطة محل البحث لغة واصطلاحاً و بيان خصائصهما و عناصرهما وأهدافهما معاً , ومن ثم بيان مواقف التشريعات من دور مراقبة الشرطة .

أما الفصل الثاني فخصصناه للأحكام الموضوعية في مراقبة الشرطة , وسنتناول الاستثناءات على مراقبة الشرطة ومقدار مدة العقوبة وتاريخ البدء بتنفيذها , ومن ثم الأحكام الإجرائية لمراقبة الشرطة من حيث جهة إصدار الحكم و السلطة التقديرية للقاضي من حيث الحدود والضوابط , وما هي الجهة المختصة بتنفيذ المراقبة , والآثار المترتبة عند مخالفة عقوبة المراقبة , واخيراً مدى سلطة المحكمة في الإعفاء أو التخفيف أو التشديد لعقوبة مراقبة الشرطة , ومن ثم سنختم الرسالة بعدد من النتائج و التوصيات التي سنتوصل إليها بعد الخوض في جوانب البحث .